

ويعد تعثر المباحثات الاردنية - الفلسطينية، قام الملك حسين بالقاء خطابه الخاص بوقف التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الخطاب الذي لاقى الترحيب من جانب كلا الطرفين الاميركي والاسرائيلي. وكما اشارت الصحافة الاميركية، يبدو ان تلك الخطوة، من جانب الملك حسين، كانت تستهدف استكشاف آفاق وحدود ما يتمتع به الموقف الاردني من دعم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من ناحية، ومدى تأييد الدول العربية المعنية بمباحثات السلام لموقف جديد يقوم على تشجيع بروز قيادة فلسطينية بديلة، من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من ترحيب كلا الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، بالخطوة الاردنية، الا انها - وعلى حد تعبير صحافة كلا الطرفين، لم تقدم من التنازلات ما يكفي لمعاودة عملية البحث عن السلام. اذ بينما اعلن الملك حسين وقف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، اعلن، في الوقت ذاته، تمسك الاردن بالاسس التي قام عليها اتفاق شباب (فبراير) ١٩٨٥ بين الطرفين. وبالإضافة الى ذلك، قام الملك حسين بالتركيز على العلاقات الخاصة، والتاريخية، التي تربط الشعبين العربيين، الفلسطيني والاردني، وبالتالي عدم التنازل عن مبدأ مشاركة كلا الجانبين، على قدم المساواة، في المؤتمر الدولي المقترح. ونتيجة لذلك، اتجهت التعليقات الاميركية والاسرائيلية الرسمية، وغير الرسمية، الى القول ان خطاب الملك حسين ادى الى كشف حقيقة منظمة التحرير الفلسطينية كعقبة في طريق السلام، ولكنه لم يطرح بديلاً مقبولاً يمكن من خلاله مواصلة تلك العملية. ومن ناحية أخرى، اتجهت الاسباط الاميركية والاسرائيلية الى القول ان الخطوة الاردنية ادت، عملياً، الى اخراج المنظمة من مساعي السلام، باعتبارها طرفاً معادياً للسلام.

ومن اجل تعميق شقة الخلاف بين الموقفين، الاردني والفلسطيني، اتجهت الحكومة الاميركية الى حث الاردن على الدخول في مباحثات مباشرة مع اسرائيل، باعتبار ذلك «الخيار الوحيد» امام الاردن، بعد رفض منظمة التحرير الفلسطينية كل الضغوط والاعراض التي حاولت حملها على القبول بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٢٨. وفي محاولة للتذكير بكلمة ديفيد، ويكونه نجح في اقامة سلام بين مصر واسرائيل، اتجهت الصحافة الاميركية الى ترديد ان من حق الاردن ان يقرر نوعية العلاقة التي تربطه بجيرانه، وان من واجب الدول العربية الاخرى الاعتراف بذلك الحق واحترامه.

وعلى الرغم من اتجاه غالبية المحللين السياسيين في امريكا الى اتهام م.ت.ف. بمعاودة السلام وتحميلها مسؤولية فشل «المساعي السلمية»، فان بعض اولئك المحللين قام بتحميل الادارة الاميركية واللوبي الصهيوني جزءاً كبيراً من مسؤولية تعطيل مسيرة السلام. اذ بينما قام البعض باتهام ادارة الرئيس ريغان بالتقصير والقول بانها تركت امور المباحثات لبيروقراطيين حكوميين ليس في استطاعتهم اتخاذ القرارات القادرة على دفع عملية السلام الى امام، اتجه البعض الاخر الى اتهام اللوبي الصهيوني بتعطيل تلك العملية من خلال الضغط على الكونغرس لوقف صفقات السلاح المقترحة لكل من الاردن والسعودية. وفي الواقع، قام هؤلاء بالربط بين تقديم السلاح الاميركي إلى «الاصدقاء» من العرب وقدرة هؤلاء العرب على تقديم التنازلات المطلوبة لبدء عملية المفاوضات بين الجانبين، العربي والاسرائيلي. ويضيف هؤلاء ان فشل امريكا في الايفاء بوعودها الخاصة بالسلاح للعرب «المعتدلين» يؤدي الى اضعاف مصداقية ونفوذ الحكومة الاميركية في البلاد العربية، من جهة، ويدفع اولئك «المعتدلين» الى البحث عن مصادر سلاح غير اميركي، من جهة أخرى. وهذا من شأنه اضعاف قدرة امريكا على المناورة السياسية وحماية اصدقائها ومصالحها في المنطقة العربية في المدى الطويل.

أما اللوبي الصهيوني، فقد قام باستغلال التطورات الجديدة لتأكيد مواقفه المعادية للعرب بوجه عام، ولتنظمة التحرير الفلسطينية بوجه خاص، والدفع في اتجاه تصعيد الضغوط على الاردن، وتقديم المزيد من المعونات لاسرائيل. ويقول ذلك اللوبي، ان تقديم السلاح الاميركي الى دول عربية (الاردن والسعودية) ثبت عدم مقدرتها ورغبتها في اقامة سلام مع اسرائيل، يعني ان السلاح المطلوب شرأه سيوجه ضد اسرائيل في المستقبل. ولذلك يدعو اللوبي الصهيوني الى اتخاذ موقف يقوم على اساس تحقيق السلام أولاً،